موقف سلطنة عمان من الجهود البريطانية لتحريم تجارة الرقيق في زنجبار 1822–1914

م.د. حسين فالح جياد

كلية التربية الأساسية – جامعة ذي قار

الكلمات المفتاحية: الرقيق – زنجبار- بريطانيا -عمان

الملخص:

شهدت المرحلة التاريخية 1822- 1914 التوصل الى مجموعة من الاتفاقيات الهامة لإلغاء ظاهرة الرق والإتجار بها في القارة الأفريقية وخاصة في جنوب شرق القارة المذكورة، وقد تركزت الجهود المبذولة لإلغاء الرق بشكل تام في زنجبار وعقدت أول معاهدة بين بريطانيا وسلطنة عمان في عام 1822، وقد سميت تلك المعاهدة بمعاهدة مورسبي نسبة الى العميد مورسبي الذي تولى المفاوضات مع السيد سعيد بن سلطان، وتم الإتفاق بين الجانبين على إلغاء تجارة الرقيق في الممتلكات التابعة للسيد سعيد في زنجبار ومناطق شرق القارة الأفريقية، وقد تلا معاهدة عام 1822 سلسلة من المعاهدات عام 1839 وعام 1845 والتي بموجبها تم التوصل الى إتفاق نهائي بين بريطانيا وسلطنة عمان حول إنهاء تجارة الرقيق وتحريم تلك التجارة نهائياً.

وبعد وفاة السيد سعيد بن سلطان عام 1870 تولى الحكم في زنجبار السيد برغش بن سعيد آل بو سعيد، وقد واجهت الحكومة البريطانية صعوبة في إقناع الحاكم الجديد بإستمرار صلاحية المعاهدات المعقودة مع سلطنة عمان، إذ رفض السيد برغش بن سعيد جميع الجهود البريطانية الرامية الى ذلك،إلا أن إستمرار الضغط البريطاني وما تبعه من تهديد للسيد برغش بن سعيد أرغم الأخير على عقد معاهدة عام 1873 والتي نصت على منع تجارة الرقيق منعاً باتاً على طول الساحل الأفريقي ومعاقبة السفن التي تحمل الرقيق مع إغلاق الأسواق الخاصة بهذه التجارة وإستمرت الجهود الرامية لإلغاء تجارة الرقيق وفقاً لبنود هذه المعاهدة حتى عام 1914.

يدرج البحث او المقال كاملا هنا دون الاشارة مرة اخرى الى ما ذكر اعلاه

المقدمة:

إن الحديث عن ظاهرة تجارة الرقيق يعد من المسائل بالغة الحساسية وأنه من الصعب إقناع أبناء الذين تأثروا بهذه التجارة بشكل مباشر بتقبل واقع تلك المرحلة التي إزدهرت فيها تجارة الرقيق لذا نشطت الحملات السياسية والعسكرية لمكافحة هذه الظاهرة التي سببت الكثير من

المشاكل للدول الكبرى خاصة بريطانيا التي أصدر برلمانها مجموعة من القرارات التي أكدت على إحترام حقوق الإنسان وتحريم الإتجار به وإتباع كافة الوسائل والسبل للحد ظاهرة الإتجار بالبشر .

لقد مثل عام 1822 عقد أول معاهدة رسمية في شرق أفريقيا بين بريطانيا وحاكم زنجبار وكانت بنود هذه الاتفاقية أو المعاهدة تنص وتؤكد بشدة على ضرورة القضاء على تجارة الرقيق تبعها مجموعة من الإتفاقيات التي تؤكد على الموضوع نفسه ، لكن جميع هذه الإتفاقيات لم يكن لها وقع كبير في الحد من إنتشار تلك التجارة ، لذا جاءت إتفاقية عام 1873 لتضع شروطها القاسية والتي وصلت الى الحد الذي لوحت به بريطانيا بإستخدام القوة العسكرية لتغيير نظام الحكم في زنجبار في حال لم يستجب لبنود إتفاقية عام 1873، الأمر الذي أدى الى أن يشعر ذلك النظام في الخطر على وجوده فأُرغم على الإنصياع وتطبيق بنود إتفاقية عام 1873 ، وقد مهدت تلك الإتفاقية الظروف للقضاء على تجارة الرقيق وصولاً الى عام 1914 أي قبيل الحرب العالمية الأولى إذ أصبحت منطقة شرق أفريقيا شبه خالية من تجارة الرقيق.

ونظراً لمتطلبات الدراسة قسم البحث الى ثلاث مباحث . درس المبحث الأول المحاولات المبكرة لإلغاء تجارة الرقيق خلال المدة من عام 1822 وحتى عقد معاهدة عام 1873، ثم جاء المبحث الثاني يسلط الضوء على تطورات السياسة البريطانية تجاه زنجبار وصولاً إلى عقد معاهدة عام 1873 لتحريم تجارة الرقيق نهائياً . فيما سلط الضوء في المبحث الثالث على ظروف تطبيق إتفاقية عام 1873 والإجراءآت النهائية التي أتخذت لتحريم تجارة الرقيق خلال المدة من عام 1873 وحتى عام 1914 . وقد إعتمد البحث على مجموعة من المصادر المتنوعة التي أغنت الدراسة في معلومات قيمة حول الموضوع مدار البحث.

المبحث الأول : المحاولات المبكرة لإلغاء تجارة الرقيق في إقيم زنجبار 1822-1873

تعد مناقشة تجارة الرقيق من المسائل بالغة الحساسية وأنه من الصعب إقناع أبناء الذين تأثروا فيها بشكل مباشر بتقبل واقع تلك الحقبة التي إزدهرت فيها تجارة الرقيق؛ فالذين نشطت حملات مكافحة الرقيق من أجلهم لم يتمكنوا من فهم أن الذين قاموا بتلك الحملات لم يكن هدفهم إنسانياً بحتاً بل أن الدوافع السياسية هي التي كانت تحركهم[1].

لقد نجحت هذه الدوافع فحققت للأوروبيين أهدافهم السياسية في شرق أفريقيا وزرعت الكراهية والعنصرية الدينية في عقول الناس الى الحد الذي يجعل شخصاً يكره شخصاً آخر لمجرد أن جلده يحمل هذا اللون أو ذلك أو يعتنق هذا الدين أو ذاك[2].

وفي الحقيقة فأن تجارة الرق كانت عملاً بشعاً شارك فيها غالبية الذين زاروا أفريقيا إن لم يكونوا كلهم وتورط فيها كثير من الناس بما في ذلك الأفريقيون أنفسهم بدءاً من إمبراطورية الزنج[3] ونهاية بوصول العرب وحتى بوصول الدول الأوروبية الى شرق أفريقيا ، لقد كان هنالك دافع مشترك في تلك الأيام وهو الحصول على قوة عمل رخيصة ومع ذلك فقد كانت تلك التجارة نقطة سوداء في جبين الحضارة نفسها أكثر مما كانت شيئاً مشيناً للذين زاولوها منتهكين المبادئ الإنسانية[4].

ورغم أن البرتغاليين والفرنسيين والإسبان قد شاركوا في تجارة الرقيق فأن العرب هم الذين صبت عليهم الإنتقادات ، وقد ظهر العرب على مسرح هذه التجارة في القرن التاسع عشر[5]. وعندما أتخذت بريطانيا خطواتها المبدئية ضد تجارة الرقيق في شرق أفريقيا فأن ذلك حدث في عهد السيد سعيد بن سلطان ، ففي عام 1822 وقع السيد سعيد إتفاقية مع بريطانيا تعهد فيها بتحريم بيع الرقيق الى أي دولة مسيحية[6].

كما نصت الإتفاقية على وجوب إطلاق سراح جميع الرقيق الذين يملكهم الرعايا البريطانيون المقيمون في المناطق الخاضعة للسيد سعيد بن سلطان سلطان زنجبار ، وقد حاول الرعايا البريطانيون والهنود أصحاب الرقيق أن يلتمسوا من السلطان إعفاهم من هذا الشرط لكنهم لم يفلحوا في مسعاهم ، وقد نتج عن إلغاء تجارة الرقيق إنهيار الإقتصاد الزراعي وحدث ما كان متوقعاً حيث تحول العالرقيق بيد الذين تحرروا الى السرقة لملأ بطونهم عندما عجزوا عن العثور على ما يسد رمقهم، إذ كان المفهوم في ذلك الوقت أن قانون تحريم الرقيق إنما إقتصر على رعايا بريطانيا المقيمين في ممتلكات السيد سعيد بن سلطان وحدهم وعندما رفض رعايا السيد سعيد تطبيق هذه الإجراءآت على أنفسهم ما كان على بريطانيا إلا أن تتدخل لفرض أوامرها على رعاياها ، أما وضع الرقيق في البلاد الإسلامية فقد كان مختلفاً عنه في أمريكا الشمالية ففي الدول الإسلامية كان للعبيد ساعات عمل محدودة وكان يسمح لهم بالعمل لحسابهم الخاص يومين على الأقل في الإسبوع بالإضافة إلى منحهم فترات راحة[7].

وكان هنالك تنافس بين المسلمين في منح الحرية لعبيدهم ومما يفخر به العبد أن يعلن أنه مملوك لشخص مميز ولكي نفهم بشاعة الرق ينبغي معرفة الفرق بين تجارة الرقيق وبين إمتلاكهم فالأولى تتنافى تماماً مع الأحاسيس الإنسانية ،ولقد كان من عادة تجار الرقيق أن يتجولوا في غابات أفريقيا لإصطياد الرقيق وكانوا يقومون بمساعدة بعض الأفريقيين بنزع

الضحايا من أكواخهم وإرسالهم الى الساحل تحت أقسى الظروف وكثير منهم ما كانوا يموتون قبل وصولهم الى المنطقة المتجهين إليها بسبب الجوع والعطش والتعذيب[8].

وقد يتساءل البعض ألم يكن تجار الرقيق أنفسهم يقاسون الظروف نفسها والمشكلات وهم يقودون قوافل الرقيق من الداخل الى الشواطئ؟ إننا إذا أخذنا في إعتبارنا المطمح الرئيس لتجار الرقيق في تحقيق أكبر مكسب من بضاعتهم فإننا نجد من المنطق أن يكون مهتماً بالوصول برقيقه الى السوق أحياء وفي صحةٍ جيدة حتى يحصل مقابلهم على أفضل سعر ، فلقد كان الرقيق رأس مال التاجر وإذا عذبه حتى الموت فأنه يخسر رأس ماله[9].

وعندما بدأت حملة مكافحة الرق فأنها لم تبدأ كمُثلاً إنسانية ولكنها بدأت بدوافع سياسية، ولقد حرص الكتاب الذين كتبوا عن تجارة الرقيق وقمعها على أن يغرسوا بذور الكراهية في عقول قرائهم وبذلك أفرزت تلك البذور حصادها المقيت وظلت تلك الكراهية سائدة منذ أن كانت تجارة الرق في أوج إزدهارها ، إذ أصبحت مجرد قصة من قصص الماضي وفي مجال المقارنة فأن التجار الأوروبيين كانوا أكثر تجرداً من الإنسانية من نظرائهم العرب ؛ فلم يكن العرب يبيعون رقيقهم في الأسواق مع آثاثهم عندما كانوا يغادرون مدينة الى أخرى مثل ما كان يفعل الأوروبيين وقد كتب الرحالة الأوروبي ريتشارد ميل(Richard Mille) في عام 1880 بعد زيارته لزنجبار يقول" أن الرقيق هنا لايعانون من الجوع أو التعذيب أو الحرمان لأنه لو بلغت السلطان أنباء عن سوء معاملة السادة لعبيدهم فأنه لايعطي لهؤلاء الرقيق حريتهم ويحميهم من إنتقام سادتهم السابقين ومضى ريتشارد يشرح أوضاع الرقيق كما شاهدها قائلاً بأنها أفضل حالاً من ألوف العمال في بلاده"[10].

ويرجع الى السيد سعيد بن سلطان الفضل الكبير في مساعدة بريطانيا مساعدة كبيرة في محاولاتها تحريم تجارة الرق رغم أن المعاهدات التي وقعها معها لم تكن موضع ترحيب من شعبه ، وفضلاً عن ذلك فأن تحريم تجارة الرقيق كان يشكل خسائر إقتصادية ومالية طائلة كانت تعود عليه من الرسوم المقررة في ممتلكاته على الرقيق المزارعين ، وقد كانت هذه الرسوم مصدراً رئيسياً للدخل[11] ، ورغم النتائج السلبية لإلغاء تجارة الرق في الممتلكات الخاضعة للسيطرة العمانية في الساحل الشرقي لقارة أفريقيا إلا أن السيد سعيد أبدى تجاوباً كبيراً مع السلطات البريطانية لإلغاء تلك التجارة[12].

لقد عقدت ثلاث معاهدات بين السيد سعيد والجانب البريطاني وكان جميعها تنص على إلغاء الرق والإتجار به وإنزال العقوبات بالمخالفين لتلك الإتفاقيات إلا أن تجارة الرقيق إستمرت تحت

ستار (تصدير الأعمال الحرة للمشروعات الزراعية) وهذا ما أشار اليه القنصل البريطاني في زنجبار كريستوفر جي(Christopher. J) (1875- 1887) في رسالة مطولة الى حكومة الهند البريطانية جاء فيها" أن تجارة الرقيق على إمتداد ساحل شرق أفريقيا أخذت في طريقها للإتساع بشكل أكبر من قبل تحت شعار تصدير العمالة الحرة ، وقد أكد أنه عَلِمَ من بعض التجار في زنجبار أن شخصاً من ولاية مرسيليا الفرنسية وقع عقداً لتصدير 25,000 زنجي الى جزر رينون خلال الأعوام 1868- 18 1869 وأن هؤلاء الرقيق تم نقلهم الى أوروبا بسفن فرنسية"[13].

وإستمرت تجارة الرقيق بالتوسع في زنجبار حتى عام 1873 عندما عقدت معاهدة جديدة بين بريطانيا وحاكم زنجبار السيد برغش بن سعيد آل بو سعيد[14] الذي كان قد تولى الحكم عقب وفاة السيد سعيد عام 1870[15].

المبحث الثاني : السياسة البريطانية تجاه زنجبار وعقد معاهدة عام 1873لتحريم تجارة الرقيق

وبعد وفاة السيد سعيد إستقبل إبنه السيد برغش بن سعيد كثيراً من المبعوثين البريطانيين الذين جاؤوا كدعاء تجديد للحملة ضد الرق ومن بين هؤلاء السير بارتل فرير(Bartle Freer) الذي نجح بعده محاولات في شراء عدد كبير من الرقيق ومنحهم الحرية ، وبعد ذلك حصل على قطعة أرض في ممباسة وأقام عليها مستعمرة يعمل فيها الرقيق عبيد الذين حرروا من ساداتهم وسمي هذا المكان بإسم فرير تاون(Freer Town) أي مدينة فرير وما زالت تحمل نفس الإسم حتى اليوم. حاولت بريطانيا أن تُظهر نشاطاً أكثر لتثبت كثرة المخالفات التي يرتكبها التجار العرب فقامت بتفتيش نحو 400 مركب تابع للتجار العرب عام 1871 إلا أنها فشلت في إثبات ذلك ولم تجد مخالفات إلا على 11 سفينة فقط من أصل 400 سفينة ، وقد بين الضباط البريطانيون المكلفون بعملية التفتيش أن سبب ظهور هذه النسبة يعود الى قلة السفن المكلفة بالتفتيش وعددها سبعة فقط ،إضافة الى ذلك جهل الجنود البريطانيين باللغات المحلية وصعوبة التمييز بين الرقيق المهرب وبين أصحاب السفن[16].

ونتيجة لذلك أوعزت السلطات البريطانية الى قواتها البحرية بتطويق التجارة العمانية من جميع الجهات ، وقد تولت السفن البريطانية مهمة تفتيش السفن العمانية وإطلاق سراح الرقيق الذين على متنها، فضلاً عن إستيفاء الغرامات بشكل قسري من المخالفين وتدمير مئات السفن العربية ، كما قامت بعمليات إغراق وحرق عدد من سفن العمانية لمجرد الإشتباه وأسر

طاقمها ومحاكمتهم وفق القوانين البريطانية. ورغم تلك الاجراءآت إلا أن البحرية البريطانية فشلت في القضاء على تجارة الرقيق بشكل نهائي وأعلن العديد من حكام الخليج العربي عن فشلهم في إقامة تلك التجارة نتيجة لتمسك السكان بها كونها تجارة مربحة في ذلك الوقت[17].

وأمام هذه التحديات فكرت بريطانيا بطريقة جديدة لحل المشكلة نهائياً تمثلت بإلزام مشايخ الخليج العربي بالإمتناع عن تجارة الرقيق ، وقد عرض القنصل البريطاني في زنجبار على السيد برغش بن سعيد مطالب الحكومة البريطانية بقصر تصدير الرقيق في ساحل شرق أفريقيا على ميناء واحد فقط وهو ميناء دار السلام [18]وحصر إستيراد الرقيق على مدينة زنجبار وحدها وتحديد عدد الرقيق ومنع المراكب العربية من نقل الرقيق إلا بموافقة السيد برغش بن سعيد بتصريح خاص[19].

رفض السيد برغش بن سعيد المطالب البريطانية ولوح بنقض كافة التعهدات التي أبرمها أسلافه مع الحكومة البريطانية بما يخص تجارة الرقيق، إلا إنه سرعان ما تراجع عن موقفه بعد أن هدده القنصل البريطاني بإستخدام القوة العسكرية ضده فأصدر السيد برغش تعهداً يلتزم به بما جاء في المعاهدات التي أبرمتها بريطانيا مع سلافه بشأن تجارة الرقيق[20].

لقد شُكلت لجنة في لندن في تموز من عام 1871 وأوكلت رئاستها الى أحد أعضاء البرلمان البريطاني وهو اللورد راسل(Lord Russell) لتقصي الحقائق بشأن تجارةالرق في شرق أفريقيا وقد إقترح فرير أمام اللجنة إنشاء مستعمرة للأرقاء المحررين في شرق أفريقيا ، كما إقترح فرض حصار تام على سواحل الأفريقية الشرقية والخليج العربي بواسطة السفن البريطانية ، وبعد إنتهاء المناقشات أصدرت اللجنة مجموعة من التوصيات وأهمها ضرورة القضاء النهائي على تجارة الرقيق ودعوة السلاطين العمانيين الى عقد معاهدة جديدة لتحقيق ذلك الهدف ، فضلاً عن زيادة عدد السفن الحربية لمراقبة وتنفيذ المعاهدة في حال عقدها[21] .

وبعد إكمال اللجنة لأعمالها في الساحل الشرقي بأفريقيا إتجهت الى زنجبار عام 1872 وبعد وصولها قام جون كير(John Kerr) أحد أعضاء اللجنة بالإتصال بالسيد برغش بن سعيد في 25 ديسمبر عام 1872 والتقى كيرك وفرير بالسيد برغش في 14 كانون الثاني يناير عام 1873 وبدأت المفاوضات بين الجانبين ، ولكن السيد برغش رفض المطالب البريطانية الخاصة بتحريم تجارة الرقيق لاسيما وأن الإقتصاد في زنجبار يعتمد إعتماداً كلياً على إيرادات هذه التجارة ،فضلاً عن ذلك أن زنجبار كان قد تعرض في آب عام 1872 الى إعصار التورنادو الذي أتلف السفن والمزارع وأشجار القرنفل وجوز الهند التي كانت تدر أموالاً لسلطنة عمان[22].

حاول فرير إقناع السيد برغش بن سعيد في إجتماع لهما في شباط عام 1873عن طريق إغرائه بالإعفاء من دفع المعونة المالية السنوية التي ترسلها زنجبار الى مسقط والتي تبلغ 40,000 ريال سنوياً وأن تتولى الحكومة البريطانية دفع هذه المعونة والسماح بزيادة الضرائب على السلع المشروعة الأخرى كالعاج والصمغ والقرنفل[23]. إلا أن السيد برغش رد على المستشار البريطاني فرير بأنه كان قد قرر أن يتوقف عن دفع هذه المعونة الى مسقط مدعياً بأن سلطانها قد تولى الحكم بطريقه غير شرعية بعد قتل والده السيد ثويني وهو نائم في فراشه[24].

عادت بعثة فرير الى بريطانيا في 17 آذار عام 1873 دون تحقيق أهدافها وفي 18 آذار عام 1873 أصدرت الحكومة البريطانية قراراً بتعيين جون كير وكيلاً سياسياً لها في زنجبار ثم تعيينه قنصلاً في زنجبار من جانب وزارة الخارجية وفور وصوله قرر فرير إستخدام القوة العسكرية البحرية لعقد معاهدة فقامت السفن البحرية البريطانية بفرض حصار على سواحل زنجبار واستخدمت 14 سفينة. وقد واجهت الاجراءآت العسكرية البريطانية ضد سلطنة زنجبار معارضة شديدة من جانب فرنسا فقد صرح القنصل الفرنسي في زنجبار دي فيين(de vienne) " أن الإجراءآت البريطانية ضد زنجبار تعلل بدافع المصلة إلا أنها تهدف الى حرمان زنجبار من مواردها وبذلك يجبر سلطان زنجبار برغش بن سعيد الى طلب المساعدات من بريطانية لتنفرد بالسيطرة والنفوذ في هذا الإقليم"[25].

إتهمت بريطانيا السيد برغش بن سعيد بتحريض فرنسا ضدها وأنه طلب الحماية من الجانب الفرنسي وأن تصريح ديفين يعد فتح باب الأمل أمام حاكم زنجبار ، وقد شعر السيد برغش بتضييق الخناق عليه وحاول أن يخفف من المطالب البريطانية إلا أن لجنة التحقيق البرلمانية أكدت أن الإلغاء ما لم يكن شاملاً فلن يكون فعالاً وفي 1حزيران عام 1873 صرح المسؤول عن اللجنة البرلمانية أن بريطانيا ماضية في إستخدام القوة لإيقاف تجارة الرقيق فلم يكن أمام السيد برغش بن سعيد إلا الإستسلام والتوقيع على المعاهدة المفروضة عليه 5 حزيران عام 1873 وقع على بنود المعاهدة التي لم يحصل منها على شيء سوى إرضاء بسيط بخصوص الرقيق الذين يعملون في مراكبه وأحقية إعادتهم في حال هروبهم الى أفريقيا[26].

لقد أشارت المعاهدة الى أربعة مواد مهمة لها الأثر على زنجبار وحكومته ، فقد جاء في مادتها الأولى: منع تجارة الرقيق منعاً باتاً من هذا التاريخ فصاعداً من الساحل الأفريقي الشرقي ومعاقبة السفن التي تخالف هذا الأمر والإستيلاء عليها ومحاكمة ربانها بواسطة المحاكم المخصصة لذلك الغرض من جانب الحكومة البريطانية. أما المادة الثانية: فقد أكدت على إغلاق جميع أسواق

الرقيق في الأملاك التابعة للسيد برغش بن سعيد . في حين جاءت المادة الثالثة: لتنص على حماية الرقيق الذين يتم تحريرهم وفق المعاهدات.أما المادة الرابعة : فقد نصت على تعهد الحكومة البريطانية بمنع الهنود من إمتلاك الرقيق والإتجار به[27].

المبحث الثالث :موقف سلطنة عمان من الإجراءآت النهائية لتحريم تجارة الرقيق في زنجبار1873-1914

بعد الإنتهاء من التصويت على معاهدة عام 1873 أصدرت الحكومة البريطانية مجموعة من التوجيهات للقنصل البريطاني في زنجبار والقيادة العسكرية البريطانية في الساحل الشرقي لأفريقيا ومنها تشديد في الرقابة على سفن والموانئ على طول الساحل الشرقي للقارة الأفريقية ، كما حاولت إعطاء بعداً دولياً لمحاربة تجارة الرقيق فدخلت في مفاوضات مع الولايات المتحدة الامريكية بدأً من عام 1875 من أجل إقناعها بالتعاون معها لإيقاف تجارة الرقيق ، وقد وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على الدخول في تعاون مشترك مع بريطانيا لذلك الغرض وأرسلت مجموعة من السفن الحربية الى ميناء زنجبار لتشديد الحراسة على الموانئ والسفن التجارية خاصة التابعة الى حاكم إقلي زنجبار سلطان برغش بن سعيد. وعلى الرغم من عقد معاهدة عام 1873 بين الجانبين إلا أن بريطانيا كانت تشك في نوايا برغش بن سعيد لا سيما وأنه وقع على المعاهدة بإستخدام القوة وليس عن قناعة شخصية[28].

واجهت الحكومة البريطانية مشكلة أخرى تمثلت في تغيير تجار الرقيق طرق التجارة من البحار الخارجية الى داخل القارة فكان تجار الرقيق يجمعون أعداد كبيرة من الرقيق من الأقليم الساحلي الواقع بين كلوه وممباسة ويرغمونهم على السير الى الأقاليم الداخلية فتتم عملية البيع بالجملة في المناطق الواقعة على طول الطريق البري[29]. كما إبتكر تجار طريقة أخرى لتهريب الرقيق عبر إجبارهم على السير وسط الغابات والأحراش الممتدة على طول الساحل في باجة ميو وهنالك تكون مراكب في إنتظارهم لكي تنقلهم بحراً عبر الخليج العربي بعيداً عن سفن الرقابة البريطانية[30].

وقد إتهمت السلطات البريطانية السيد برغش بن سعيد بعدم الإلتزام بما جاء بمعاهده عام 1873 وهددته بإتباع سياسة توسعية في زنجبار في حال إستمرار تجارة الرقيق وأمام تلك الضغوط البريطانية والتي جاءت على شكل تهديد علني بإحتلال زنجبار عسكرياً وجعله ضمن مناطق السيادة البريطانية أصدر السيد برغش منشورين الأول عام 1876 وأكد فيه على وعوده السابقة بتحريم تجارة الرقيق ، فضلاً عن تأييد جديد بتحريم نقل الرقيق براً من أي مكان لآخر

داخل زنجبار ومناطق شرق أفريقيا التابعة لسلطته وهدد المخالفين بأقسى العقوبات ومنها مصادرة ثروات المخالفين وتحرير الرقيق التابعين لهم في أي مكان كان ، فضلاً عن فرض غرامات مالية عليهم وإيداعهم السجن في حال عدم إيفاء الغرامة[31].

أصدر السيد برغش بن سعيد منشوراً آخر في عام 1877 حرم من خلاله على قوافل الرقيق المجيء من الأقاليم الداخلية الى الساحل وهدد القائمين عليها والمشاركين فيها بعقوبات مشابهه للعقوبات الصادرة في المنشور الأول عام 1876. ويبدو أن التهديدات البريطانية للسيد برغش بن سعيد أخذت تظهر نتائجها سريعاً وخلال الأعوام 1878- 1879 أصدر السيد برغش مجموعة من المراسيم التي ساهمت بشكل فاعل في الحد من تجارة الرقيق ، فقد أخبر القنصل البريطاني في نجبار أن سفنه ستكون في حالة إستنفار لمساعدة الأسطول البريطاني في مراقبة السفن التجارية الداخلة والخارجة زنجبار والساحل الشرقي لأفريقيا وأنه سيقوم بحرق السفن التي يتم القبض عليها لمخالفتها القوانين الخاصة بالرق[32]. وبعد هذه الإجراءآت وما أبداه حاكم زنجبار من تعاون حقيقي مع الجانب البريطاني أخذت تجارة الرقيق تنخفض تدريجياً من شرق أفريقيا فقد بدأ الأسطول البريطاني بمساعدة سفن السيد برغش بن سعيد بملاحقة جادة للسفن العربية ، وتذكر التقارير البريطانية الصادرة خلال تلك المرحلة" أن الأمر وصل الى أن كل عام يتم القبض على سفينة وسفينتين مخالفة لقوانين الرق سنوياً والتي يتم إرسال طاقمها الى المحكمة البحرية البريطانية التي إجتمعت في مسقط عام 1884 لمحاكمة تجار الرقيق[33].

وقع السيد خليفة **بن سعيد البوسعيدي**[34] الذي خلف السيد برغش بن سعيد في أيلول من عام 1888 إتفاقاً مع بريطانيا يقضي بأن كل الذين يدخلون أراضي السلطان إبتداءاً من 1 تشرين الثاني من ذلك العام يعتبرون أحراراً ، كما أن الأطفال الذين يولدون بعد الأول من كانون الثاني عام 1889 يعتبرون أحراراً أيضاً[35] ،وقد إتخذت الخطوة النهائية نحو إلغاء الرق في زنجبار عام 1897 ، ومن الجدير بالذكر أنه لم يكن هنالك إندفاع من جانب الرقيق لنيل حريتهم ففي أواخر حزيران من ذلك العام أُعلن عن حصول 120 شخصاً فقط على حريتهم في زنجبار ،فقد كان كثير من الرقيق سعداء وراضون عن أوضاعهم وهنا يتضح الفرق بين الإتجار في الرقيق وبين إمتلاك الرقيق ، فقد كان جانب البشع أن فرقاً مرتبطة بعملية نقل الرقيق من الداخل الى الشاطئ وعبر الرحلة الى زنجبار ، لكن حسن معاملة الرقيق لم يكن جيداً إلا بعد وصولهم الى الجهة النهائية وكثيراً من العرب كانوا يتصفون بالرحمة وذلك عادة ما كان الرقيق في زنجبار أكثر أمناً وراحة مما كانوا عليه في قراهم في الداخل ، وكان أصحاب الرق يهبونهم بعض

الأراضي لإستحصالها وزراعتها لأنفسهم أما الذين عملوا كخدم في البيوت فقد كانوا مرتبطين بساداتهم وكانوا يرفضون منحهم حريتهم وتدريجياً بدأ الرقيق يطالبون بحريتهم الى أن تحرروا تماماً[36].

لقد ذكرت التقارير الصادرة عن تلك المحكمة والمرسلة الى الحكومة البريطانية في الهند من الأعوام 1894- 1905 لم تأتي أي سفينة وعلى متنها مجموعة من الرقيق الى سلطنة عمان قادمة من شرق أفريقيا وأثبتت التقارير أن إستيراد الرقيق في عمان إنخفض بشكل حاد فلم يتجاوز 40 شخصاً خلال الأعوام 1905 -1914 ، وقد إستطاعت بريطانيا بهذه الاجراءات إبعاد النفوذ الأوروبي عن شرق أفريقيا وعن مناطق الخليج العربي من خلال الدوريات المستمرة التي يقوم بها الاسطول البريطاني[37] ،كذلك قطعت الطريق أمام حكام زنجبار بطلب المساعدة من القوى الأوروبية الأخرى ضد الحكومة البريطانية ، فقد إستطاعت الحكومة البريطانية من خلال جهودها للقضاء على تجارة الرقيق من أن تفرض سيطرتها وسيادتها في شرق أفريقيا عن طريق فرض قوة أسطولها البحري على تلك المناطق وتدخلها في شؤون الزعماء المحليين وفرض المعاهدات عليهم وهو ما مهد للحكومة البريطانية فرض سيطرتها على القارة الأفريقية خلال الحرب العالمية الأولى عام 1914 وما بعدها[38].

الخاتمة

بحثت هذه الدراسة أهم الاحداث والتطورات السياسية التي شهدتها زنجبار ومقف سلاطين عمان من السياسة البريطانية بتحريم تجارة الرقيق، وقد تمخضت عن جملة من نتائج وهي:

1- أقدمت بريطانيا والدول الأوروبية خاصة الولايات المتحدة الامريكية على تحريم تجارة الرقيق وأصدرت طبقاً لذلك مجموعة من القوانين التي تجرم وتحرم تلك التجارة ، لذا حاولت بريطانيا تطبيق تلك السياسة في مناطق نفوذها خاصة في منطقة الهند والخليج العربي وشرق وغرب أفريقيا.

2- أن تجارة الرقيق كانت تُعد أحدى الأساليب للتجارة الرائجة في شرق أفريقيا وتحديداً في زنجبار لما تدره هذه التجارة من أموال طائلة إعتمدت عليها إقتصاديات إدارة الإقليم بشكل تام.

3- أبدى السلاطين العمانيون في زنجبار مرونة تامة مع الجانب البريطاني للحد من تجارة الرقيق خاصة عندما بدأت بريطانيا تُلوح بإستخدام قواتها العسكرية بأساطيلها البحرية لفرض نفوذها في زنجبار.

4- لذا توصل الجانبان الى مجموعة من المعاهدات والإتفاقيات التي كان في مضمونها أنها ستسهم في الحد من إتساع تجارة الرقيق في الممتلكات التابعة لسلاطين عمان في شرق أفريقيا.

5- رأت بريطانيا أنه على الرقم من عقد مجموعة من الإتفاقيات عام 1822 و 1835 و 1844 للحد من تجارة الرقيق إلا أن تلك التجارة أخذت بالتطور والتوسع في مناطق شرق القارة الافريقية وخاصة في زنجبار لذا حاولت وضع الحلول المناسبة للحد من تلك الظاهرة فأجبرت سلطان زنجبار العماني برغش بن سعيد على التوقيع على إتفاقية عام 1873 لتحريم تجارةالرقيق نهائياً.

6- أرادت بريطانيا من عقد إتفاقية عام 1873 إضافة الى تحريم تجارة الرقيق إبعاد النفوذ الأوروبي عن شرق أفريقيا وعن مناطق الخليج العربي من خلال إحكام سيطرتها العسكرية على تلك المناطق ، وأصبح الأسطول البريطاني هو المهيمن على منطقة الخليج العربي ومنطقة شرق أفريقيا من خلال الدوريات المستمرة التي تقوم بها السفن البريطانية التابعة الى ذلك الأسطول.

7- ومنذ عام 1873 وحتى عام 1914 وهو تاريخ قيام الحرب العالمية الأولى سيطرت بريطانيا سيطرة تامة على منطقة الخليج العربي وشرق أفريقيا وإستطاعت بسياستها القضاء نهائياً على تجارة الرقيق وجعل الحكام المحليين يخضعون لسياستها وإطاعة أوامرها حتى أصبحت تلك المناطق عبارة عن معسكرات إستخدمها الجيش البريطاني في مجريات الحرب العالمية الأولى.

الهوامش:

([1]) عبدالله بن محمد الطائي ، تاريخ عمان السياسي ،الكويت،2008 ، ص140.

([2]) فاروق عمر فوزي ،دراسات في تاريخ عمان ،د.م ، 2000 ، ص 198.

([3]) امبراطورية الزنج :الزنج وتعني السُود، وهو وصفٌ أطلقه الجغرافيُّون المسلمون في العصور الوسطى على سكان جنوب شرق إفريقيا وخصوصاً سكان منطقة السواحل وشعوب البانتو،وأصبح هذه المصطلح أصلاً لأسماء عديدة مثل زنجبار وبحر الزنج لاحقاً.للمزيد من التفاصيل ينظر:فيصل السامر، ثورة الزنج ،القاهرة ،2000.

([4]) محمد رجب حراز ،أفريقيا الشرقية والإستعمار الأوربي ، بيروت ،1968، ص132.

([5]) إبراهيم عبدالمجيد محمد ،بريطانيا وسلطنة عمان وإلغاء تجارة الرقيق في القرن التاسع عشر ،القاهرة ،2006،ص76.

([6]) محمد بن خميس الحكماني ،تجارة الرقيق في عمان 1822-1873، رسالة ماجستير غير منشورة،معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة 2010.

([7]) صلاح العقاد وجمال زكريا قاسم ،زنجبار ، القاهرة .د.ت ، ص86.

([8]) ج.ج لوريمر ، دليل الخليج .القسم التاريخي ،ترجمة مكتب الترجمان بديوان حاكم قطر ،الدوحة ،1967، ص3607.

([9]) هـ .أ.ل فشر ،تاريخ اوربا في العصر الحديث 1789-1950 ،ترجمة احمد نجيب هاشم ووديع الضبع ،ط6، القاهرة ،1972،ص358.

([10]) ج.ج لوريمر ،المصدر السابق ، ص3608.

([11]) محمد رجب حراز ، أفريقيا الشرقية والإستعمار الأوربي ،بيروت ، 1986، ص167.

([12]) جون كيلي ، بريطانيا والخليج العربي 1795-1870 ،ترجمة محمد أمين عبدالله ،بيروت ،1979، ص96.

([13]) نقلاً عن :وليد كامل إبراهيم المعموري ،معاهدة سنة 1873 لإلغاء تجارة الرقيق في زنجبار ،مجلة البحث العلمي في الآداب ، المجلد 8 ، العدد 19 ، 2018 ، القاهرة ،ص5.

([14]) السيد برغش بن سعيد آل بوسعيد: السلطان الثاني لزنجبار بعد أخيه ماجد بن سعيد وهو الابن السابع للسلطان سعيد بن سلطان من أم من عبيد السلطان، وأصبحت حرة بمجرد ولادته ، ولد عام 1837، وتولى الحكم منذ يوم الاثنين 10أكتوبر 1870 حتى وفاته في الساعة الثامنة والنصف مساء ليلة الخميس 26 مارس1888 م، حاز على وسام القديس مايكل والقديس جورج (GCMG) ووسام البرج والسيف العسكري (GCTE)من بريطانيا عند زيارته لها عام 1875م. نشب خلاف بين السلطان ماجد وأخيه برغش في عام 1859م، وكانت أخته الصغرى السيدة سالمة(وقد غيرت اسمها إلى إميلي رويت بعد هروبها مع زوجها الألماني) وعمرها 15 سنة بذلك الوقت وعملت كسكرتيرة للسيد برغش، ولكن وبمساعدة الطراد الإنجليزي فقد إنتهى عصيان برغش بسرعة وتم نفيه إلى بومباي لسنتين. وقد حكم بعد وفاة أخيه ماجد.للمزيد من التفاصيل ينظر : : عبد الله بن محمد الطائي .تاريخ عمان السياسي، القاهرة ، 2008 ، ص19.

([15]) صلاح العقاد وجمال زكريا قاسم ،المصدر السابق ، ص88.

([16]) محمد المهدي سيد احمد محمد صديق ،الحركة المناهضة لتجارة الرقيق في شرق افريقيا وأثرها في تدعيم النفوذ البريطاني في المنطقة ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الآداب جامعة عين الشمس ،1974،ص148.

([17]) صلاح العقاد وجمال زكريا قاسم ،المصدر السابق ، ص88.

([18]) دار السلام : هي العاصمة السابقة لتنزانيا، وتقع على الساحل الشرقي للبلد على المحيط الهندي .كانت تدعى سابقاً **مزيزيما**، وهي تعتبر أكبر مدينة في تنزانيا من حيث عدد السكان، إذ يعيش فيها بحسب إحصاء عام 2012 الرسمي 4,364,541 نسمة، كما إنَّها تعتبر أهم مركز اقتصاديّ بالبلاد. جعلت دار السلام إطلالتها على المحيط الهندي أهم مرافئ البلاد، حيث أنها نقطة عبور هامة للبضائع والمواد الأولية التي تصدرها البلاد من قطن وبن على وجه الخصوص. الصناعة في دار السلام غذائية بالأساس، إلا أن المدينة لا تخلو من بعض صناعات النسيج والإسمنت ومواد البناء وبعض صناعات الأدوية. معظم سكان مدينة دار السلام من المسلمين. للمزيد من التفاصيل ينظر:ل.هولنجزروش ،زنجبار ،ترجمة حسن حبش ، القاهرة ،1965،ص6.

([19]) غانم محمد رميض ،أثر السياسة البريطانية في الدور العربي في شرق أفريقيا 1806-1862، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية التربية للعلوم الانسانية ، الجامعة المستنصرية ، 1990، ص 56.

(20) المصدر نفسه .

(21) سمير محمد علي أبو ياسين ، العلاقات العمانية البريطانية 1798-1856،البصرة ،1981 ، ص137.

(22) جمال زكريا قاسم ،الروابط العربية الافريقية قبل حركة الكشوف الجغرافية وبدء حركة الاستعمار الأوربي،القاهرة ، 1977، ص99.

(23) جاد محمد طه ،دور بريطانيا والمانيا في تفكيك سلطنة زنجبار ، القاهرة ،1977 ، ص47.

(24)ثويني بن سعيد بن سلطان البوسعيدي (1819-1866)سلطان عُمان وسادس أئمة الأسرة البوسعيدية، تولى الإمامة في 14 أكتوبر 1856 وحتى مقتله في 11 فبراير 1866. ولد الإمام ثويني في مسقط. تدرب على شؤون الحكم في حياة أبيه السلطان سعيد بن سلطان، إذ كان ينوب عنه في حكم مسقط منذ عام 1833عندما يكون السلطان سعيد في زنجبار.اغتيل على يد ولده سالم بن ثويني عام 1866. للمزيد من التفاصيل ينظر:محمد السلامي ، الاغتيالات والمكائد في مسقط 1866-1868، الكويت ، 1998، ص123.

(25) سمير محمد علي ابو ياسين، المصدر السابق ، ص 101.

(26) غانم محمد رميض، المصدر السابق ، ص57.

(27) صلاح العقاد وجمال زكريا قاسم ،المصدر السابق ، ص88.

(29) عبد الله بن محمد الطائي، المصدر السابق ، ص76.

(30) غانم محمد رميض، المصدر السابق ، ص57.

(31) سمير محمد علي ابو ياسين، المصدر السابق ، ص 101.

(32) صلاح العقاد وجمال زكريا قاسم ،زنجبار ، القاهرة .د.ت ، ص88.

(33) خالد ناصر الوسمي، تاريخ عمان الحديث دراسة في العلاقات الاقليمية والدولية1789-1914،القاهرة ،2004،ص160.

(34) إستلم حكم زنجبار بتاريخ 26 آذار 1888، وذلك بعد وفاة أخيه برغش، وقد وقع على معاهدة مع شركة شرق أفريقيا الألمانية (بالألمانية: Deutsch Ostafrika Gesellschaft) منح بمقتضاه الألمان الحق في تحصيل الرسوم الجمركية والضرائب على طول ساحل تنجانيقا في 1888 مقابل £200,000 استرليني رسم تأجير تنجانيقا لمدة 50 عاما مما مكن الألمان من التحكم بطرق التجارة مع زنجبار، واستلم £11,000 استرليني من شركة شرق أفريقيا البريطانية مقابل ممباسا والأجزاء الشمالية من الساحل الأفريقي الخاضع لحكمه. توفي عام 1890 . للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الله بن محمد الطائي، تاريخ عمان السياسي، د.ت ، 2008، ص119.

(35) خالد ناصر الوسمي ، المصدر السابق ، ص160.

(36) احمد محمود المعمري ، عمان وشرق افريقيا ،عمان ،1980، ص72.

(37) جعفر عباس حميدي ، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر ، الاردن ، 2004 ، ص41.

(38) خالد ناصر الوسمي ، المصدر السابق ، ص161.

قائمة المصادر

اولاً :الرسائل والاطاريح الجامعية

1- محمد بن خميس الحكماني ،تجارة الرقيق في عمان 1822-1873، رسالة ماجستير غير منشورة،معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة 2010.

2- غانم محمد رميض ،أثر السياسة البريطانية في الدور العربي في شرق أفريقيا 1806-1862، اطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية التربية للعلوم الانسانية ، الجامعة المستنصرية ، 1990، ص 56.

3- محمد المهدي سيد احمد محمد صديق ،الحركة المناهضة لتجارة الرقيق في شرق افريقيا وأثرها في تدعيم النفوذ البريطاني في المنطقة ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الآداب جامعة عين الشمس ،1974،ص148.

ثانياً: الكتب العربية والمعربة

1- عبدالله بن محمد الطائي ، تاريخ عمان السياسي ،الكويت،2008 ، ص140.

2- فاروق عمر فوزي ،دراسات في تاريخ عمان ،د.م ، 2000 ، ص 198.

3- فيصل السامر ، ثورة الزنج ،القاهرة ،2000.

4- محمد رجب حراز ،افريقيا الشرقية والاستعمار الاوربي ، بيروت ،1968.

5- ابراهيم عبدالمجيد محمد ،بريطانيا وسلطنة عمان والغاء تجارة الرقيق في القرن التاسع عشر ،القاهرة ،2006.

6- صلاح العقاد وجمال زكريا قاسم ،زنجبار ، القاهرة .د.ت .

7- ج.ج لوريمر ، دليل الخليج .القسم التاريخي ،ترجمة مكتب الترجمان بديوان حاكم قطر ،الدوحة ،1967.

8- هـ.أ.ل فشر ،تاريخ اوربا في العصر الحديث 1789-1950 ،ترجمة احمد نجيب هاشم ووديع الضبع ،ط6، القاهرة ،1972.

محمد رجب حراز ، افريقيا الشرقية والاستعمار الاوربي ،بيروت ، 1986.

9- جون كيلي ، بريطانيا والخليج العربي 1795-1870 ،ترجمة محمد أمين عبدالله ،بيروت ،1979.

10- ل.هولنجزروش ،زنجبار ،ترجمة حسن حبش ، القاهرة ،1965.

11- سمير محمد علي ابو ياسين ، العلاقات العمانية البريطانية 1798-1856،البصرة ،1981 .

12- جمال زكريا قاسم ،الروابط العربية الافريقية قبل حركة الكشوف الجغرافية وبدء حركة الاستعمار الاوربي،القاهرة ، 1977.

13- جاد محمد طه ،دور بريطانيا والمانيا في تفكيك سلطنة زنجبار ، القاهرة ،1977.

14- محمد السلامي ، الاغتيالات والمكائد في مسقط 1866-1868، الكويت ، 1998.

15- عبد الله بن محمد الطائي .تاريخ عمان السياسي، القاهرة ، 2008.

16- خالد ناصر الوسمي، تاريخ عمان الحديث دراسة في العلاقات الاقليمية والدولية1789-1914،القاهرة ،2004.
17- احمد محمود المعمري ، عمان وشرق افريقيا ،عمان ،1980.
18- جعفر عباس حميدي ، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر ، الاردن ، 2004 .

ثالثاً : البحوث المنشورة

1– وليد كامل ابراهيم المعموري ،معاهدة سنة 1873 لإلغاء تجارة الرقيق في زنجبار ،مجلة البحث العلمي في الاداب ، المجلد 8 ، العدد 19 ، 2018 ، القاهرة .
2– يحيى مطر ، ملف زنجبار ، مجلة المستقبل العربي ، العدد576,2006.

رابعاً : المواقع الالكترونية

1- https://ar.wikipedia.org/wiki

The position of the Sultanate of Oman on British efforts to prohibit the slave trade in the Zanzibar 1822-1914

Dr. Hussein Faleh Jiyad
College of Basic Education -Dhi Qar University
hsynfalh901@gmail.com

Keywords: Slaves . Zanzibar. Britain . Oman

Summary:

The historical period 1822-1914 witnessed the conclusion of a set of important agreements to abolish the phenomenon of slavery and its trade in the African continent, especially in the southeast of the aforementioned continent. The efforts made to abolish slavery completely were focused in the Zanzibar region, and the first treaty was concluded between Britain and the Sultanate of Oman in 1822. This treaty was called the Moresby Treaty in reference to Brigadier Moresby, who negotiated with Sayyid Said. The two sides agreed to abolish the slave trade in the properties belonging to Sayyid Said in the Zanzibar region and the regions of eastern Africa. The 1822 treaty was followed by a series of treaties in 1839 and 1845, according to which a final agreement was reached between Britain and the Sultanate of Oman on ending the slave trade and banning it completely.

After the death of Sayyid Said in 1870, Sayyid Barghash bin Said Al Bu Said took over the rule in Zanzibar. The British government faced difficulty in convincing the new ruler to continue the validity of the treaties concluded with the Sultanate of Oman, as Sayyid Barghash rejected all British efforts aimed at this. However, the continued British pressure and the subsequent threats to Sayyid Barghash forced the latter to conclude a treaty in 1873, which stipulated a complete ban on the slave trade along the African coast and the punishment of ships carrying slaves, with the closure of markets for this trade. This treaty continued until 1914.